| | |
|---|---|
| **Publication** | Al Ahram Al Massai |
| **Date** | December 8, 2016 |
| **Circulation** | 230,000 |
| **Country** | Egypt |
| **Article Type** | Drug-Related News |
| **Headline** | More drugs go on shortages list; MoH, drugmakers meetings continue |
| **Page** | 04 |
| **Reporter** | Ahmed El Mahdy |

أزمة «الدواء» تتصاعد

# النواقص تتزايد والصحة تواصل اجتماعاتها مع كل شركة على حدة.. وغياب الرؤية ينذر بكارثة

## حجر: الشركات رفضت مقترح «الوزارة» بزيادة التكلفة 10 % وأبو العينين: بعض خطوط الإنتاج توقفت

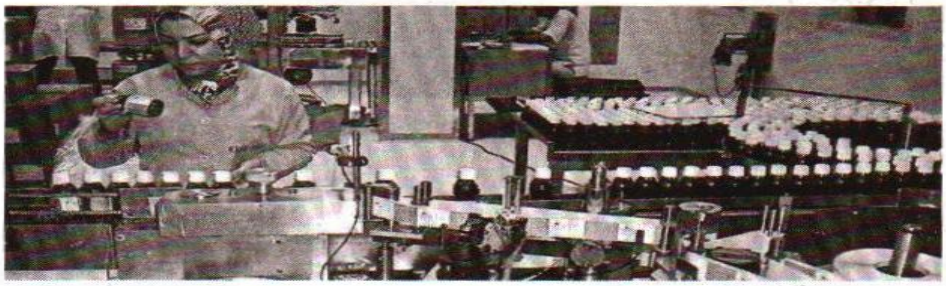

حالة من القلق تسيطر على منتجى الدواء فى ظل عدم توصل إلى حب لأزمة زيادة تكلفة الإنتاج عقب تحرير سعر صرف العملات الأجنبية فى السوق المحلية وسط زيادة حجم النواقص يوما بعد يوم، ورغم أن هناك جلسات مغلقة تتم بين وزارة الصحة والمصانع للتوصل إلى حل إلا أن الترقب لايزال سيد الموقف.

وتنقسم آراء المصنعين بين مُطالب بضرورة تحريك جميع أسعار الدواء عدا الأنواع التى مازالت أسعارها مرتفعة بنسبة لا تقل عن 60 % مجزأة على عامين، والأخر يستبعد تحريك جميع الأصناف إنما تحريك سعر أنواع دواء معينة لكل شركة. فى البداية، قال الدكتور حسام أبو العينين مسئول ملف الضرائب وعضو مجلس إدارة غرفة صناعة الدواء باتحاد الصناعات إن الحلول التى تطرح داخل الغرف المغلقة بين لجنة وزارة الصحة وبين كل شركة تعد أفضل لأنها لا تفتح بابا للجدال بما يسهم فى الوصول إلى حل سريع قد يكون مع مطلع الأسبوع المقبل. وتابع «فالوضع حاليا يحتاج إلى رؤية واضحة وسريعة للخروج من المأزق تجنبا لزيادة عدد النواقص من الأدوية خلال المرحلة المقبلة.فالمصانع الكبيرة لديها مادة خام تمكنها من استمرار العمل حتى نهاية يناير المقبل وهناك مصانع توقف بها خطوط إنتاج عدد من المستحضرات».

أضاف أبو العينين «غير وارد تحريك سعر جميع الأدوية لكن من الوارد تحريك عدد مما تنتجه كل شركة، مؤكدا أن مبيعات شركات الدواء فى نوفمبر الماضى حققت أعلى نسبة لها فى العام الحالى بزيادة 50 % بما يعكس استمرار عمل الشركات دون أى تباطؤ من جانبها».

وفيما يتعلق بزيادة الأعباء المالية على المصانع بسبب القيمة المضافة، أكد أن الأزمة برمتها فى مجلس النواب الذى وعد بالتدخل لإنهائها مع وزارة المالية بما يخفف العبء المالى على المصانع.

بينما أكد الدكتور هشام حجر رئيس شعبة الصناعات الدوائية بالغرفة ، أن ما تعرضه وزارة الصحة على المصانع من زيادة 10 % على كل ما تنتجه كل شركة بنسبة 50 % لاقى رفضا من قبل الشركات الأجنبية وعدد من الشركات المحلية،لافتا إلى أن الشركات لن تقبل الإنتاج والبيع بخسارة.

وأشار إلى أن تكلفة الإنتاج زادت بنسبة 125 % بسبب تحرير سعر صرف العملات الأجنبية بالإضافة إلى 14 % نسبة ضريبة القيمة المضافة بما يتطلب تحريك سعر الدواء بنسبة 60 % لجميع المنتجات عدا الأدوية التى لاتزال أسعارها مرتفعة حاليا.

وقال رئيس الشعبة إن الحكومة عليها تحريك الأسعار على مراحل وليست مطالبة بتحريكها مرة واحدة ، وهذا ما يمنح الحكومة وقتا فى تحديد نسبة الدواء المقرر زيادته فى المرحلة الثانية فى حالة انخفاض قيمة الدولار أمام الجنيه فسوف يتم مراجعة الأسعار مرة أخرى بما يحافظ على توافر الدواء فى السوق ويوقف نزيف المصانع.

وأوضح أنه فى حالة عدم التوصل إلى حل سريع سوف ترتفع عدد النواقص فى السوق لتصل إلى 2000 دواء بنهاية العام الحالي، لافتا إلى أنها بلغت نحو 1688 صنفا وفقا لبيان نقابة الصيادلة.

**أحمد المهدى**